



## مجلس الدولة ينظر طعناً في: نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور

طعن خالد يحيى الدين رئيس حزب التجمع وعدد من اعضاء الحزب في نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور . فاتهموا دعوى امام محكمة النقضاء الاداري بمجلس الدولة طالسوا فيها بوقف تنفيذ قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية باعلان نتيجة الاستفتاء الشعبى على تعديل الدستور الذى اجرى يوم ٢٢ مايو الماضى .

أرفق أبو الفضل الجيزاوى محامى المدعين بعريضة الدعوى صورا من بعض كشوف نتائج الاستفتاء التى أعلنتها وزارة الداخلية وتتضمن عدد المقيدىن بجداول الانتخاب والاصوات الصحيحة والاصوات الباطلة ونسبة الموافقة على الاستفتاء .. وقال المحامى انه بمراجعة بيانات بعض هذه الكشوف يتضح أن جميع الناخبين المقيدة أسماؤهم بجداول الانتخاب قد أدلوا بأصواتهم وان نسبة الحضور ١٠٠٪ ونسبة الموافقة ١٠٠٪ وهذا البيان وهذه النسبة المثوية لا يمكن أن تمثل الحقيقة بل انه من المستحيل عملا وعقلا أن يحضر جميع المقيدة أسماؤهم عملية الاستفتاء لان هناك أعدادا كبيرة قد توفيت الى رحمة الله وأعدادا أخرى سافرت الى الخارج وأعدادا أخرى قد تم تجنيدها بالقوات المسلحة وأعدادا أخرى مريضة وأعدادا أخرى تعذر حضورها لاي سبب من الاسباب .



وقال محامي المدعين أن الاستفتاء كان شاملاً لسبعة موضوعات وكان الأمر يقتضى أن يترك الخيار للناخبين للموافقة على أى موضوع منها أو رفض أى موضوع منها أما إجراء الاستفتاء بأسلوب أساسه الإجابة على جميع الموضوعات « نعم » أو « لا » فهو أمر مرفوض ولا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة .

وقدم المحامي طعونا أخرى حاول بها تبرير دعواه التي أقامها باسم خالد محبى الدين وسبعة آخرين هم: أبو العز الحريري ، والدكتور ميلاد حنا ، وشاهنדה مقلد ، ولطفى واكد ، والمهندس عبد المحسن حمودة ، وأحمد ناصر ، وسيف الدين الغزالي .

« الاحراز » : ان اقامتهذه الدعوى امام القضاء تؤكد أن سيادة القانون في مصر تعطى كل مواطن الحق في ان يلجأ إلى القضاء في أى أمر يراه مهما كان موضوع الادعاء ومهما كان وضع المدعى عليه .